التحليل الجغرافي السياسي لفشل الدولة في اليمن

م.م. كريم غالب أسود
وزارة التربية
المديرية العامة لتربية النجف الاشرف
Kareem ghalib433@gmail.com

الملخص :

تُجادل هذه الدراسة بأن "مفهوم الدولة الفاشلة" من المصطلحات السياسية التي لم تحظ بإجماع ما بين المختصين ، وذلك لحداثته من جهة ، ولإمكانية استغلالهُ إقليمياً ودولياً بما يخدم الدول الكبرى ويحقق أهدافها ومصالحها ومن ثم يكون مسوغاً لتدخلها . وعليه تعاني الدولة اليمنية "هيكلياً ومؤسسياً" من الفشل ، وأن هناك أسباب داخلية وخارجية تقف وراء ذلك ، الامر الذي جعلها تتحول الى دولة تعاني من اضطراب شديد في الحكم والأمن والاقتصاد وغير قادرة على القيام بوظائفها الداخلية والخارجية . وبناءً على ذلك ، شجع فشل الدولة اليمينة على قيام كيانات موازية لسلطة الدولة وظهور التنظيمات الارهابية والمليشيات المسلحة التي تسيطر على اجزاء واسعة من الجغرافية اليمنيـة . وقد زاد الامر تأزماً وتعقيداً عندما تصارعت القوى "المحلية والاقليمية والدولية" على الارض اليمنية ، ومن ثم تمحـور اطراف الصراع الرئيسـة في اليمـن ودخولها في التوازنات الإقليمية للمنطقة جعّل من الدولة اليمنية قاب قوسين من التفكك والانهيار .

الكلمات المفتاحية: (التحليل الجغرافي السياسي، فشل الدولة في اليمن).

Geopolitical analysis of state failure in Yemen

karim ghalib 'aswad
Ministry of Education
Directorate General of Education Najaf

Abstracts:

This study contends that the "failed state concept" is one of the political terms that has failed to gain traction among specialists, owing to its modernity on the one hand and the possibility of exploiting it regionally and internationally in a way that serves the great powers and achieves their goals and interests, becoming a justification for their intervention on the other. As a result, the Yemeni state is "structurally and institutionally failing, and there are internal and external reasons for this, which has resulted in it becoming a state suffering from severe turmoil in governance, security, and economy,

and unable to carry out its internal and external functions." As a result of the Yemeni state's collapse, entities parallel to the state's authority emerged, as did terrorist organizations and armed militias that dominate substantial areas of Yemeni territory. The situation deteriorated and became more complicated when local, regional, and international forces clashed on Yemeni soil. Then the main parties to the conflict centered in Yemen, and their entry into the regional balances of the region caused the Yemeni state to disintegrate and collapse.

Keywords: (geopolitical analysis, state failure in Yemen).

المقدمة :

ظهرت العديد من المصطلحات السياسية التي أخذت اهتماماً أكاديمياً وسياسياً واسعاً ، مثل "الدولة الفاشلة ، والدولة الهشة ، والدولة الرخوة ، والدولة الضعيفة ، والدولة المنهارة " ، إلا أن مفهوم الدولة الفاشلة "Failed States" هو أكثر انتشاراً وإثارةً لانتباه الباحثين والمفكرين وصناع السياسة ، وذلك نتيجةً لتعدد حالات الفشل التي تعاني منها الدولة في تأدية وظائفها الأساسية إزاء مواطنيها والمجتمع الدولي ، مما شجع الكثير من المنظمات الدولية بهيأتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية إضافة للمفكرين والباحثين لوضع مجموعة من المؤشرات التي يمكن في ضوئها الحكم على فشل الدولة وانهيارها من عدمه .

وبما أن الدولة اليمنية تواجه ظروفاً غير طبيعة متمثلةً بغياب الأمن والاستقرار وتدهور الخدمات العامة ، وتعدد أطراف الصراع التي تسيطر على مساحات كبيرة من الجغرافية اليمنية ، وبناء عليه ، تحول الصراع السياسي في اليمن إلى صراعاً "طائفياً ـ مناطقياً" تغذية جهات إقليمية ودولية ، ونتيجة لتراكم تلك المحددات المعقدة والظروف الصعبة تحول اليمن إلى دولة فاشلة عاجزة وظيفياً وغير قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار لسكانها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى التفكك والتشرذم والانهيار إذا لم تأتي بحلول واقعية مقبولة على المستويين المحلي والخارجي .

مشكلة الدراسة Study Problem:

تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الاتي : ((**ما التحليل الجغرافي السياسي للأسباب والمعوقات التي كانت وراء وقوع دولة اليمن ضمن الدول الفاشلة ؟**)) .

فرضية الدراسة Hypotheses :

تفترض الدراسة أن هناك معوقات داخلية وخارجية (سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية) كانت سبباً في جعل الدولة اليمنية عاجزة وظيفياً عن القيام بمهامها المختلفة ، وعليه أصبحت دولة تصنف ضمن الدول الفاشلة.

أهداف الدراسة The Objectives of the study :

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بالاتي :

١ . التعريف بمفهوم الدولة الفاشلة من حيث نشأته ومظاهرة ومؤشراته .

٢ . التعرف على موقع اليمن تبعاً لمؤشرات فشل الدولة التي وضعت من قبل "صندوق السلام" والمؤسسات الدولية والباحثين .

٣ . تبيان الأسباب الداخلية والخارجية التي كانت وراء جعل الدولة في اليمن تعاني من الفشل للسنوات (2011 - 2021) .

٤ . محاولة الكشف عن أهم اتجاهات الفشل في الدولة اليمنية وأبعادها الإقليمية والدولية ووضع مجموعة من التصورات الخاصة بالمستقبل .

منهج الدراسة The Approach :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين : الوظيفي (دراسة وظائف الدولة الداخلية والخارجية) والمنهج التحليلي (دراسة الواقع ووصفة وتحليله) لغرض تحقيق أهداف الدراسة .

حدود منطقة الدراسة :

تتمثل حدود منطقة الدراسة (الإطار المكاني) بالحدود المكانية لدولة اليمن الواقع فلكياً بين دوائر العرض (40َ12ْ و 26َ 17ْ) شمالاً ، وبين خطي الطول (30َ 42ْ و31َ 46ْ) شرقاً خريطة (1) ، وتبلغ مساحته(527970) كم٢ ، أما الحدود الزمنية (الإطار الزماني) فتمثلت بالمدة الزمنية من عام (2011) الذي يمثل بداية الأزمة اليمنية ولغاية عام (2021) .

هيكلية الدراسة Structure of study:

اقتضت هيكلية الدراسة بأن تكون على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة شاملة . تناول المبحث الأول مفهوم الدولة الفاشلة مؤشراتها ، وعالج المبحث الثاني الابعاد الإقليمية والدولية لفشل الدولة اليمنية ،

فيما تناول المبحث الثالث الرؤيـة الجغرافية السياسية لمستقبل الدولة اليمنية في ظل مؤشرات الفشـل . وخُتمت الدراسة بعدد من النتائج المتوقعة مع قائمة بالمصادر العلمية .

خريطة(1)
الموقع الجغرافي لليمن

المصدر : الباحث بالاعتماد على الموسوعة العربية الشاملة ، المجلد الثاني والعشرون ، هيئة الموسوعة العربية ، دمشق ، 2005 ، ص[541] .

المبحث الأول : الدولة الفاشلة ـ مفهومها ومؤشراتها

أولاً .مفهوم الدولة الفاشلة :

يعد مفهوم الدولة الفاشلة "failed state" من المفاهيم الحديثة نسبياً على الرغم من الاهتمام به من قبل أكاديمي السياسة وصانعيها منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، إلا أن الترويج لهذا المفهوم ظهر في أوائـل التسعينيات وذلك في خطاب المنـدوب الدائـم للولايـات المتحـدة الأمريكيـة لـدى الأمـم المتحـدة في سيـاق تحشيـد الجهود الدوليـة الراميـة لمساعدة الصومال وإنقاذها[1] ، وعليه بدأت الأدبيات السياسية تتناول مصطلح " الدولة الفاشلة " لوصف حالـة بعض الدول غير القادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية . وأعقب ذلك ترويجاً للمفهوم في مجلة السياسية الخارجية الأمريكية **Forign policy** من خلال الدراسة التي أعدها كل من "جيرالد هيلمان **Gerald B.Helman** وستيفن راتنر **Steven R.Ratner**" التي نشرت عام (1993) ، ومن ثم دراسة "وليام زرتمان **William Zartman**" عن الدولة المنهارة عام (1995) . إذ أشار كل من "جيرالد هيلمان وستيفن راتنز" إلى مفهوم الدولة الفاشلة : " بتلك الدولة التي لا تستطيع إن تؤدي دوراً ككيان مستقل " ،

وكمثال على ذلك هاييتي والسودان وليبيريا وكمبوديا ويوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفيتي السابق، أما "وليام زرتمان william zartman " فقد أشار في دراسته إلى إن الدولة الفاشلة هي ذاتها الدولة المنهارة وعرفها : "بتلك الدولة التي فقدت الحق في الحكم"[2]، وضرب مثالاً بالحكومات الإفريقية التي انهارت من جراء المعارضة المسلحة والتمرد، كما في ليبيريا (1990) وإثيوبيا والصومال (1991) ورواندا (1994) والكونغو (1996) والقائمة تطول ، وهي أمثلة تدل على فشل الدول الافريقية وهشاشتها التي وصل بعضها لحالة الانهيار التام ، إلا أن مخاطر الدولة الفاشلة وتهديدها للأمن والسلم الدوليين لم يحظَ باهتمام كبير من دول العالم[٣].

وعليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي اهتمت بهذا المفهوم أكاديميا وسياسياً ثم امنياًوتنموياً مما أسهم في بلورة هذا المصطلح بالشكل الذي وصل إليه الآن ، وهناك مصطلحات " للدولة الفاشلة "(كالدولة الرخوة ، والدولة المأزومة ، والدولة المائلة للفاشلة ، والدولة المعرضة للخطر) ما أدى إلى التداخل والتقارب بين المفاهيم التي تعبر عن الظاهرة نفسها[4] .

يختلف تعريف الدولة الفاشلة باختلاف التوجهات السياسية لمُعرفها ، وذلك أمر طبيعي طالما أن المصطلح من المصطلحات السياسية الحديثة فلا غرابة أن لا يكون هناك تعريفاً جامعاً مانعاً بالحد التام ، وعليه تعددت الآراء حول مصطلح " الدولة الفاشلة " لصعوبة ضبط مفاهيمه ، حيث ذهب المفكر السياسي الأمريكي نعوم تشومسكي إلى إن الدولة الفاشلة : " هي الدولة التي تعد مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة الامريكية مثل العراق أو في حاجة لتدخل غربي امريكي لإنقاذ شعبها مثل هاييتي او ليبيا "[5] .

وهناك من يعرف الدولة الفاشلة بأنها المكان الذي انهارت فيه السلطة المركزية للدولة لعدة سنوات وأسفرت عن حروب عرقية وثورية وتغيرات لنظم غير صالحة وجرائم إبادة جماعية[6] ، فيما تذهب لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) : " إلى أن الدولة الفاشلة تفتقر هياكلها للإدارة والقدرة السياسية (أو احدهما) على توفير الوظائف الاساسية اللازمة للحد من الفقر، وتنمية الأمن وحقوق الانسان لسكانها"[٧].

ويستند بعض الباحثين في تعريف الدولة الفاشلة إلى الخصائص التي تتصف بها : كارتفاع مؤشرات العنف الإجرامي والسياسي ، وضعف السيطرة على الحدود ، تصاعد العدائية بين مكونات المجتمع " العرقية ـ الدينية والطائفية والثقافية " ، الإرهاب ، والحرب الأهلية ، ضعف مؤسسات الدولة ، ضعف خدمات البنى التحتية أو عدم ملائمتها ، تصاعد مستوى الفساد الإداري والمالي

السياسي ، وانهيار النظام الصحي ، وانخفاض متوسط عمر الفرد وارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، انخفاض مستويات الناتج القومي الإجمالي للفرد ، وارتفاع نسبة التضخم الاقتصادي[8] . وعلى الرغم من كثرة التعريفات الموضوعة عن "الدولة الفاشلة" لكنها تتفق على تحديد ثلاثة سمات رئيسة لوصف فشل الدولة تتمثل بالاتي[9] :

١. انهيار القانون والنظام ، مما يجعل مؤسسات الدولة غير قادرة على احتكار شرعية استخدام العنف ، ولا تستطيع حماية مواطنيها ، وأحيانا تستخدم هذه المؤسسات لقمع مواطنيها وإرهابهم .

٢. ضعف قدرة الدولة على توفير حاجات المواطنين وتلبية رغباتهم ، وتوفير الخدمات الأساسية وضمان رفاه المواطنين.

٣. فقدان كيان الدولة وشرعيتها على المستويين المحلي والدولي ، وذلك من جانب مواطنيها ومن جانب المجتمع الدولي .

ومن خلال تلك الخصائص وغيرها يمكن وصف الدولة الفاشلة بأنها : بيئة ملائمة للتنظيمات الإرهابية والعنف وشبكات الجريمة المنظمة ، وهي قاعدة لتصدير العنف الإجرامي والسياسي عبر الحدود ، وبعجزها عن تحقيق السلام وتوفير الخدمات لشعوبها ، تفتح الباب لأزمات إنسانية تشكل تهديداً لحياته و لأمنة ، وعليه تكون عاجزة عن ضمان النمو الاقتصادي لمواطنيها أو التوزيع العادل للخدمات والسلع الاجتماعية " political coods" ، كما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة الشديدة على الموارد ، ثم درجات عالية من الفساد المنظم المالي والإداري والسياسي[10] .

ثانياً. المفاهيم السياسية التي لها صلة بمفهوم الدولة الفاشلة :

هناك مسميات مشابهة لمصطلح "الدولة الفاشلة" (كالدولة الهشة والدولة الضعيفة والدولة المنهارة) يجري تداولها سياسياً من قبل الدول والمنظمات الدولية المختلفة لتوصيف حالة الدولة التي ينخرها الفساد السياسي والمالي والإداري ، وتعاني من الضغوطات الداخلية " السياسية والاقتصادية والاجتماعية " كما لا تستطيع ممارسة وظائفها الأساسية في المجال الأمني والخدماتي ، أضف إلى ذلك التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) المباشرة وغير المباشرة ، وفقدان شرعيتها الداخلية والخارجية. وعليه فقد تعددت المفاهيم السياسية التي تعنى بموضوع الدولة الفاشلة وتوصيفاتها ، مما أدى إلى التشابه والتداخل بين المفاهيم الواصفة لذات الظاهرة . لذا تجد الدراسة ، ضرورة التمييز بين مصطلح الدولة الفاشلة ، والمصطلحات السياسية الأخرى المشابهة لهُ . وقد ارتأت الدراسة أن تعرض منها ما يلي :

الدولة الضعيفة (Weak State) : يعود سبب ضعفها لأسباب وعوامل هيكلية بنيوية تعد أساساً موطناً للتوترات الدينية والأثنية والعرقية واللغوية التي تكون كامنة وعادةً ما تنفجر على شكل أعمال عنف[11].

الدولة المنهارة (Fragile State) : تمثل هذه الدولة الصورة الراديكالية للدولة الفاشلة ، وتعد بمثابة معضلة أمنية تهدد النظام الإقليمي للمنطقة لما تفرزه من تحديات أمنية وأزمات زاحفة عابره للحدود ، وقد تتحول هذه المشاكل من أزمات داخلية محدودة التأثير إلى أزمات إقليمية خطيرة .

الدولة الهشـــة(Collapsed State) : يتلازم هنا عجز الدولة وعدم قدرتها على أداء وظائفها ، وذلك بتدهور أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

شبيهة الدولة (Similar state): هو تراجع دور الدولة وفاعليتها على المستوى الخارجي .

الدولة الرخوة (Soft State): هي تلك الدول غير القادرة على تطبيق القوانين التي تصدرها ، بفعل الثغرات الموجودة فيها ، كما أن الكبار لا يبالون بالقانون بفعل المال والسلطة والرشوة التي تحميهم منهُ ، أما الفقراء الذين لا يملكون المال ولا الرشوة فيتم ضبطهم بأساليب مختلفة من القمع والتـهم وغيرها[12] .

ثالثاً . معايير ومؤشرات الدول الفاشلة :

يتم قياس وتحليل فشل الدولة وفقاً لمجموعة من المؤشرات الرئيسية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية)، التي تنقسم بدورها إلى مؤشرات فرعية تصل إلى أكثر من (100) مؤشر دال عليها ، ويتضمن العناصر الأكثر تأثيراً في فشل الدولة ، إلا أن الدراسة ستتقيد بذكر أهم المؤشرات والمعايير وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث .

ويّعد التصنيف المعتمد من قبل " صندوق من أجل السلام " (Fund for Peace) بالتعاون مع مجلـة السياسـة الخارجية الأمريكية (Foreign Policy) التصنيف الأول والأساس الذي يستند عليه الباحثين في دراستهم للدولة الفاشلة **"failed state "** ، ذلك لأنه يعطي تقريراً سنوياً مفصلاً عن توصيف تلك الدول وتصنيفاتها ، ويعتمد في ذلك على حزمة من المعايير التي تستند على آلية علمية وفق برامج معقدة ومتطورة يمكنها مسح "عشرات الآلاف" من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها ، ومن ثم وضعها في مؤشرات فرعية [13]، كما موضح في الجدول الاتي :

جدول (1)
العناصر المؤثرة في فشل الدولة

ت	السياسية	الاقتصادية	الاجتماعية	الأمنية
1 2 3 4 5	فاعلية الدولة سيادة القانون مراقبة الفساد المســـائلـــة الحريـــة	دخل الفرد القومي معدل نمو الناتج المحلي عدم المساوات في الدخل معدل التضخم الجودة التنظيمية للقوانين	معدل موفيات الأطفال سوء التغذية الحصول على المياه والصحة الأمل بالحياة معدل الحصول على الشهادة دون نزاهة	احتدام المعارك تنامي الانقلاب العسكري الاستقرار السياسي وانعدام العنف انتهاك حقوق الإنسان الإمراض المتأثرة بالنزاعات

المصدر : بالاعتماد على (مهران كامروا) الدولة الفاشلة في الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الإقليمية والدولية ، قطر ، 2016 ، تقرير موجز رقم (1) مجلة الشؤون الداخلية ، ص٤ .

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ، أن فشل الدولة غالباً ما يأتي على أصعدة متوازية ، إذ لا يمكن التمييز بين السبب والنتيجة ، بحيث يصبح الفشل الاجتماعي سبباً مباشرةً للفشل على الصعيد الاقتصادي ، ومن ثم تفشل المؤسسات الحكومية في تدارك حالة الفشل المترتبة على الصعيدين السابقين ، وعليه تتصاعد احتمالات قيام قوى خارجية بالتدخل في شؤون الدولة . وقد يبدأ الفشل بالعكس ، فتكون العوامل الخارجية للدولة هي نقطة البداية في دائرة الفشل ، وبذلك تتسبب العوامل الخارجية بشكل مباشر فيه ، أو أنها تعزز من عوامل الفشل الداخلي الكامنة في جسد الدولة فتتضح أعراضها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية ، إلا أن هذه النظرة واسعة وفضفاضة وتتداخل فيها مجالات متعددة تضمن الفشل المسبق للحكم على أي دولة ، لذا يصبح تحكيماً لفظياً غير موضوعي . وعليه تظهر أهمية تصميم مؤشرات واقعية قابلة للقياس وتعطي صورة مفصلة لحالة الفشل بحيث تستطيع الحكم على نمط وشكل ودرجة الفشل الذي تعاني منه أي الدولة .

رابعاً . موقع اليمن في مؤشرات الدول الفاشلة :

هناك ترابط واضح بين مؤشرات الدولة الهشة ، إذ يكون الفشل في الجوانب الاجتماعية سبباً مباشراً للفشل في الجوانب الاقتصادية ، ومن ثم تراجع المؤسسة السياسية وفشلها التي تدارك درجات الفشل على الجوانب المذكورة ، وعند تطبيق تلك المؤشرات على اليمن نلاحظ تباين الفئات التي أدرج ضمنها خلال سنوات الدراسة ، ووفقاً لبيانات الجدول (2) نجد أن اليمن عام (2011) أدرج ضمن قائمة الدول الأكثر هشاشة ليحتل المرتبة (الثالثة عشر) عالمياً بدرجة بلغت (100.3) وفقاً لقائمة ضمت (178) دولة . وقد تزامن ذلك مع بدايات اندلاع ثورات الربيع العربي ، وقيام الاحتجاجات الشعبية التي عرفت باسم (ثورة الشباب اليمني) لإسقاط الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ، ثم تقدم اليمن في سُلم ترتيب الدول الهشة ليرتقي إلى المرتبة (الثامنة والسادسة والثامنة

والسابعة) على التوالي من العام (2012 - 2015) ، بمجموع درجات بلغت أكثر من (100) درجة ، وهي الأعوام التي شهدت توقيع المبادرة الخليجية برعاية (المملكة العربية السعودية) لتسليم السلطة إلى نائب الرئيس (منصور هادي) ، إلا إن هذا الاتفاق سرعان ما انهار عام (2012) مع تصاعد هجمات "أنصار الله ـ الحوثيين" على العاصمة صنعاء ومناطق أخرى واستحواذهم على مساحات واسعة من اليمن ، ومن ثم انضمام تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عام (2013) للقتال ضد أنصار الله ، وصولاً لعام (2014) عندما سيطرة "أنصار الله ـ الحوثيين" على مقر رئاسة الوزراء ومناطق عدة في العاصمة صنعاء[14] .

جدول (2)

موقع الدولة اليمنية بين الدول الفاشلة للمدة (2011 – 2021)

الترتيب عالميا	درجة المؤشر	السنة	درجة الخطورة
13 th	100.3	2011	إنذار عالي
8 th	104.8	2012	إنذار عالي
6 th	107. 0	2013	إنذار عالي
8 th	105.4	2014	إنذار عالي
7 th	108.2	2015	إنذار عالي
4 th	111.5	2016	إنذار عالي جدا
4 th	111.1	2017	إنذار عالي جدا
3 th	112.7	2018	إنذار عالي جدا
1 st	113.5	2019	إنذار عالي جدا
1 st	112.4	2020	إنذار عالي جدا
1 st	111.7	2021	إنذار عالي جدا

https://Fragilestatesindex.org/indicators

وفي ضوء معطيات الجدول (2) نجد إن مؤشرات الدولة الفاشلة جعلت اليمن ينتقل من المرتبة (الثالثة عشر) في (2011) إلى المرتبة (الأولى) عالمياً في (2021) ، ويمكن اجمالها كالآتي :

- احتل اليمن في السنوات من (2011 – 2015) مراتب متقدمة في سلم الفشل ، إذ تقدم من المرتبة (الثالثة عشر) إلى المرتبة (السابعة) عالمياً ، وبلغت درجة تحذير المؤشر(إنذار عالي).
- أما في السنوات من (2016 - 2021) بلغت درجة تحذير مؤشر (إنذار عالي جدا) ، إذ احتل اليمن المرتبة (الرابعة) عالمياً في السنوات (2016 و2017) ثم المرتبة (الثالثة) في

(2018) والمرتبة (الأولى) عالمياً للسنوات من (2019 - 2021) على التوالي . أما المؤشرات الفرعية الواردة في الجدول (1) سنقوم بتوضيح فقراتها على النحو الاتي :

أ . المؤشرات الاجتماعية : وتضم اربعة مؤشرات رئيسة يتفرع عنها مجموعة معايير تتمثل بالاتي :

١- **الضغوط الديموغرافية** : يلاحظ من الجدول (2) أن المؤشر سجل ارتفاعاً للسنوات من (2011 - 2021) ، فخلال عامي (2011 و2012) سجل المؤشر تدهوراً في المجالات الديموغرافية بواقع (8.7و8.8) درجة ، إذ ما علمنا أن اليمن يشهد زيادة سكانية تقدر نسبتها بنحو (2.8%) ومعدل نمو يتراوح بين (٧٥٠ - ٨٠٠) ألف شخص سنوياً ، وهذا يعني أن هناك زيادة في أعداد الفئة العمرية (15-64) سنة "فئات سن العمل" من إجمالي السكان بنسبة تقدر نحو (56.7%) في (2020) وهي مستمرة بالزيادة النسبية ، ومن المتوقع أن تصل إلى (59.08%) في (2025)[15] ، وعندها سيبلغ اليمن ما يعرف في الدراسات السكانية " بالفرصة الديموغرافية " وهو أمر إيجابي في المجتمعات المستقرة ، إذ يساعد على زيادة الفرص المتاحة لتوفير الحياة الاقتصادية والمعيشية وتحسينها ، إلا أن نتائج ذلك ستكون سلبية في اليمن ، نتيجةً لعدم وجود رؤيا واضحة لاستغلالها ، إضافة إلى تنامي معدلات البطالة من (12.1%) في (2020) إلى (12.7%) في (2021) ليسجل نسبة عددية للفقراء بلغت (81.7%) و(83%)[16] على التوالي ، لأسباب تتعلق في : عدم وجود سياسية سكانية واضحة متزامنة مع برامج لتنظيم الأسرة اليمنية من جهة ، وبرامج وطنية ذات أثر تسهم في بناء قدرات الفئات الشابة وتمكينهم في الجوانب التنموية ووضع السياسات من جهة أخرى ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية بفعل الظروف التي تمرها اليمن منذ العام (2011) والى الآن ، ويوضح فريق البنك الدولي أن حالة الحرب في اليمن أدت إلى تكلفة باهظة على الاقتصاد ، إذ أنخفض المعدل الإجمالي للإنتاج الوطني بنحو(35%) بين عامي (2014 - 2016) ، كما أن (35%) من السكان فقدوا مصادر معيشتهم من أعمالهم ، ونحو (10%) من السكان تراجعت عائدات دخولهم ، فيما بلغ عدد السكان الذين يصنفون ضمن مستويات الجوع الشديدة نحو (17.4) مليون شخص في (2022)[17] ، ومن تبعات ذلك أن ارتفعت معدلات الهجرة الخارجية عام (2017) ، إذ بلغت اعداد المهاجرين نحو (7) ملايين شخص بنسبة (28%) من إجمالي السكان ، وحوالي (40%) من إجمالي القوى العاملة .

٢- **اللاجئون والنازحون داخليا** : يشير مفهوم النزوح الداخلي إلى الانتقال أو الحركة الإجبارية التي تحدث ضمن الحدود الدولة ، وتختلف أسباب ذلك (النزوح أو الفرار) ما بين انتهاكات لحقوق الإنسان أو النزاع المسلح أو الفوضى والعنف أو الكوارث الطبيعية ، وعليه فقد سجل المؤشر ارتفاعاً واضحاً (تدهوراً) في مجال اللجوء والنزوح الداخلي منذُ اندلاع الأزمة اليمنية ولغاية الآن ، في

(2011 و 2012) نجد أن درجة المؤشر بلغت (8.4 و 8.7) على التوالي ، وذلك في ظل حالة الاضطراب التي شهدها شمال اليمن لفترات متتابعة ، إذ قدرت منظمة الأمم المتحدة أن أكثر من (100000) شخص تأثر بالنزاع الحاصل في شمال اليمن ، نتيجةً لظروف الحرب والوضع الإنساني والاقتصادي السائد [١٨].

ويلاحظ على المؤشر ارتفاعاً بدرجة (9.2 و 9.0 و 9.1) في السنوات (2013 و 2014 و 2015) على التوالي ، فبعد اندلاع انتفاضة (2011) وما أعقبها من تطورات بالغة الخطر خلال السنوات اللاحقة نتيجة لتصاعد عمليات العنف والفساد والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والإنساني ، هذا ما جعل الأزمة اليمنية متداخلة ومعقدة مابين فواعل محلية وإقليمية ودولية، وخلال السنوات اللاحقة سجل المؤشر ارتفاعاً خطيراً (أكثر سوءاً) خلال السنوات من (2016) إلى (2021) بدرجة بلغت نحو (9.5) ، وذلك في أعقاب سيطرة " جماعة أنصار الله ـ الحوثيين " على أجزاء واسعة من العاصمة اليمنية صنعاء في (2015)، ومن ثم دخول المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي على خط الصراع الدائر في اليمن ، من خلال تشكيل التحالف العربي بقيادة السعودية والقيام بعمليات عسكرية ضد الحوثيين (عاصفة الحزم) ، ونتيجة لذلك تصاعدت أعداد النازحين داخلياً في اليمن لتصل إلى (2430178) شخص في (2016) . من جهة اخرى ، أجبر الصراع العنيف والأوضاع المتدهورة في اليمن نحو " مليون نازح " على العودة إلى المناطق التي فروا منها على الرغم من الخطر الدائم وانعدام الأمن فيها . أما في السنوات (2018 - 2020) فقد زاد عدد السكان النازحين داخلياً خاصةً من محافظات الساحل الغربي " الحديدة وتعز " بفعل العمليات العسكرية المتزايدة . وعليه ، سجلت الأزمة اليمنية أسوء أزمة إنسانية دولية للعام الرابع على التوالي وفقاً لمؤشرات فشل الدولة ، إذ هناك أكثر من (21) مليون شخص بنسبة (66%) من إجمالي السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية ، بما في ذلك نحو (4000000) نازح داخلياً ، فيما أدت الاشتباكات المسلحة إلى جرح وقتل نحو (20000) شخص ربعهم من الأطفال ، ولم يختلف عام (2021) من حيث النزوح والوضع الإنساني ، إذ تضاعفت تبعات أعباء العنف المفرط للعمليات العسكرية بحق السكان ، أضف إلى ذلك أنهم يعيشون مستويات كارثية من الفقر والجوع ونقص في (الغذاء والمأوى والدواء والتعليم) وغيرها[١٩] .

٣ـ **التظلمات الجماعية** : حقق هذا المؤشر ارتفاعا تدريجيا خطيراً بين (8.6) درجة في (2011) إلى (9.4) درجة في (2021) نتيجة لطبيعة الخلاف بين المجموعات الاجتماعية اليمنية " التماسك الاجتماعي " والعلاقة بين الدولة والمجتمع " آليات العقد الاجتماعي " فضلاً عن المركزية الشديدة وشخصنة السلطة وغياب المؤسسات وضعف التنمية وانتشار الفقر والفساد ، مما جعل الأزمة اليمنية

معقدة ومركبة ذات أبعاد إقليمية ودولية من خلال توظيف الهويات الطائفية والعرقية في العنف ، وعليه كانت المظالم الشعبية بشكل متزايد وخاصةً في مجال : فساد مؤسسات الدولة وسوء تقديم الخدمات وهذا ما كشفته حركة الاحتجاجات التي شهدها اليمن في (2011) ، ومن ثم اندلاع الصراع بين السلطات اليمنية وأنصار الحوثي ، ومن المظالم الجماعية تصاعد أعداد الضحايا إلى (377) ألف شخص لغاية عام (2021) نحو (60%) منها بأسباب غير مباشرة كسوء التغذية والجوع والمرض ، فيما بلغ عدد الوفيات المباشرة الناجمة عن أعمال العنف (40%) بما يعني (15800) شخص ، ويموت طفل يمني (دون سن الخامسة) كل (9 دقائق) بسبب النزاع[٢٠] .

٤- **هجرة العقول (الكفاءات)** : وتعد واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية ، إذ أنها تشكل ظاهرة سلبية خطيرة على البلدان الطاردة من الناحيتين العلمية والمادية مما يؤثر على خططها التنموية[٢١] ، ويلاحظ على درجات المؤشر انخفاضاً نسبياً مقارنة بباقي فقرات الواردة فيه ، فعلى الرغم من الحراك الشعبي في (2011) إلا انه لم يتجاوز (6.9) ، بينما بلغ (6.7) في (2021) بفعل سوء الأوضاع الأمنية والإنسانية وتدني مستوى الدخل والإنفاق على التربية والتعليم من إجمالي الأنفاق العام ، أضف إلى ذلك انعدام قدرتها على استيعاب الكفاءات العلمية وعدم الاستقرار السياسي وسوء إدارة الدولة ، وتحتل مسالة الهجرة الدولية والعاملين والمغتربين أهمية متزايدة على المستويين المحلي والدولي وذلك لتزايد التحويلات المالية واتساع الآثار الاقتصادية الناتجة عنها ، هذا ويقدر نحو (130) ألف شخص يمني من حملة الشهادات الجامعية والمعاهد يعملون في الدول المجاورة لليمن[٢٢] . وعليه ، تمثل هجرة العقول البشرية اقتطاعاً من القوى العاملة الماهرة المتوفرة في الدولة ، إذ تفقد مورداً مهماً وأساسياً بالنسبة لتطورها ، مما يؤثر بصورة سلبية على استمرارية عملية التنمية ومن ثم توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة .

ب . المؤشرات الاقتصاديـة : أن المعايير الرئيسية التي تصنف الدول بموجبها إلى فاشلة اقتصادياً هي :

١.**التنمية الاقتصادية غير المتكافئة** : يلاحظ من الجدول (3) أن المؤشر سجل درجات مرتفعة بواقع (8) درجة وأكثر للمدة من (2011 - 2019) فيما شهد انخفاضاً طفيفاً في عامي (2020 و2021) بواقع (7.8 و7.7) درجة على التوالي ، ويتضح من درجات المؤشر تزايد معدلاتها التي بلغت نحو(8.1) في (2013) وانخفضت بنحو (7.8) في (2014) ، وسجل ارتفاعاً في (2015 و 2016) بنحو (8.1 و 8.4) بفعل تصاعد الأزمة السياسية والأمنية في البلد ، ولم يختلف في (2017 و2018 و2019) عن باقي أعوام الدراسة حيث سجل ارتفاعاً بواقع (8.2 و 8.2 و 8.1) على التوالي ، ويعزى ذلك إلى الشلل الاجتماعي والاقتصادي الذي أصاب اليمن منذ اندلاع الصراع وتصاعد التحديات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية العميقة الجذور في اليمن . وبالنسبة

للتفاوت في قطاع الخدمات العامة نلاحظ انخفاض تغطية خدمات المياه في المتوسط من (68%) في (2014) إلى (59%) في (2017) ، كما أن خدمات الصرف الصحي شهدت انخفاضاً ملحوظاً من (52%) في (2014) إلى (44%) في (2017)[٢٣].

ويلاحظ على قطاع النقل وخاصةً شبكة الطرق البرية أنها من أهم القيود أمام تحقيق النمو الاقتصادي في المناطق الريفية والتخفيف من حالة الفقر في اليمن ، ومن الجدير بالإشارة أن اليمن يعد بلداً ريفياً بالمرتبة الأولى ، حيث يعيش في الريف (71.1%) من إجمالي السكان ونحو(59.2%) من الفقراء ، فشبكة الطرق الريفية غير قادرة وقاصرة عن خدمة السكان في الريف حيث يسكن غالبية سكان البلاد ، إذ نجد أن (3,744) كم من الطرق الريفية المعبدة وهذا لا يمثل سوى (6.4%) من شبكة الطرق العامة ونحو(21.6%) من مجموع الطرق المعبدة[٢٤]. أما قطاعات المياه والنقل والإسكان والتعليم والصحة الضرر الكبير والواضح ، حيث تعرض (40-60%) من الوحدات السكنية إلى التدمير ما بين (الجزئي والكلي) ، وبلغ إجمالي الإضرار في قطاع النقل نحو (31%) وقطاع الصحة نحو (40%) وتأتي محافظة (صعدة) في المرتبة الأولى من حيث نسبة التدمير بالمشيدات المادية بنحو (67%) فيما تعرض قطاع الكهرباء لضرر كبير على المستوى التشغيلي[٢٥] .

٢ـ **التدهور الاقتصادي (الفقر)** : سجل أسوء درجة (75%) في (2019) مقارنةً بـ (47%) في (2014) ، ويعزى ذلك إلى عوامل تتعلق بالحرب وانهيار الاقتصاد الذي تكبد خسائر فادحة تقدر بنحو (89) مليار دولار في مختلف النشاطات الاقتصادية منذ (2015) ، حيث يعيش (79%) من إجمالي السكان تحت خط الفقر ، ونحو(65%) بأنهم فقراء جداً ، ولعل انخفاض قيمة الريال اليمني في (2017 و2020) بنحو (30.4%) و(26.2%) بعد أن كان قبل اندلاع النزاع نحو (8%) في (2014)[٢٦] مما أدى إلى زيادة التضخم وتقويض القوة الشرائية للمواطن اليمني ، فضلاً عن تفاقم الأزمة الإنسانية ، ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي فأن (40%) من السكان اليمن فقدوا مصدر دخلهم الرئيس ، هذا ويؤثر الفقر بنسبة (71% إلى 78 %) من السكان ، بعد أن كان (40%) في (2013) بما يقارب (9.8) مليون نسمة من السكان يعيشون بحالة من الفقر المتعدد الإبعاد[٢٧].

ج . المؤشرات السياسية والأمنية : ترتبط هذه المؤشرات أساساً بنظام الحكم والنخبة الحاكمة وتتمثل بالاتي :

١ـ **شرعية الدولة** : سجل تراجعاً ما بين (8.6 - 9.9) للمدة من (2011 - 2021) ، وعليه يلاحظ أن أفضل درجات المؤشر سجلت في عام (2011) بواقع (8.6) وأسواءها في عام (2021) بواقع (

9.9)، وذلك في أعقاب انتفاضة (2011) ثم المبادرة السعودية في أطار مجلس التعاون الخليجي لدعم شرعية الدولة اليمنية الناتجة عنها ، والتي صعد بموجبها "عبد ربه منصور هادي" للرئاسة خلفاً لصالح، وقد تم الاعتراف بهِ رسمياً من قبل المجتمع الدولي، وذلك ضمن إجراءات لاحقة تضمنتها المرحلة الانتقالية، إلا أنها تراجعت وتغير مسارها بعد سيطرة "الحوثيين" على صنعاء في (2014) وما نتج عنها من تداعيات لا زالت مستمرة[٢٨] . أن شرعية السلطة الحاكمة ترتبط أساساً بالوظائف والخدمات التي تقدمها لسكانها ، ومن ثم امكانية تعزيز الأمن والاستقرار وفرض القانون ، وقد أدى الصراع المتواصل في اليمن لأكثر من (12) سنة إلى تراجع مستوى الخدمات والأمن والاستقرار ، الأمر الذي يضع شرعية الدولة القائمة في مأزق حقيقي ، باعتبارها صاحبة المسؤولية وفقاً للعقد الاجتماعي المتفق عليه مع الشعب صاحب المصلحة .

٢- **تدهور الخدمات** : شهدت درجات المؤشر للمدة من (2011 - 2015) تذبذباً ما بين (8.7 - 8.2) إلا انه سجل ارتفاعاً " تدهوراً" للمدة من (2016 - 2021) بدرجات عالية تتراوح ما بين (9.3 - 9.8) ، ووفقاً لمجموعة البنك الدولي في مجال تقييم الخدمات العامة للمدة من (2015 - 2020) يلاحظ أن الوحدات السكنية التي تعرضت لأضرار جزئية (39%) والتدمير الكامل (1%) ، فيما وصل حجم الضرر في المنشآت التعليمية (34%) مما أدى إلى توقف أكثر من (10%) من المرافق التعليمية عن العمل ، أما التدهور في شبكة الطرق داخل المدن فبلغ (29%) ، ويعاني (20) مليون مواطن يمني من انعدام الأمن الغذائي والإنساني ، ونحو(2) مليون طفل من سوء التغذية الحاد ، فيما بلغت نسبة السكان الذين يعانون من محدودية الوصول إلى شبكة الكهرباء (90%) إجمالي السكان[٢٩] .

٣- **حقوق الإنسان وسيادة القانون** : شهد المؤشر ارتفاعاً تدريجياً للمدة من (2011 - 2016) بدرجات تراوحت ما بين (7.7- 9.4) ، مقترنةً بغياب الاستقرار السياسي والأمني ، وانتهاكات لحقوق الإنسان وغياب التطبيق العادل لحكم القانون ، واستمر المؤشر في تسجيل درجات عالية " تدهوراً" للسنوات (2017 - 2019) بواقع (9.7 و9.8 و9.9) على التوالي ، إلا أنه سجل الدرجة الأخطر في (2020) بواقع (10.0) نتيجة العمليات المسلحة حيث تأثرت (35) منطقة يمنية بصورة مباشرة أدت إلى مقتل (2087) مدنياً ونزوح (4) ملايين شخص داخلياً، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا التي زادت من الأزمة الإنسانية ، وانخفض المؤشر بشكل طفيف في عام (2021) بدرجة (9.7) ، وقد تسببت الأمطار بمقتل عشرات الأشخاص وألحقت الدمار بالمنازل والبنية التحتية للبلاد ، وتؤكد التقارير الدولية على ارتكاب أطراف الصراع في اليمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان

والقانون الدولي ترقى لمستوى جرائم حرب ، كما تؤكد أن (2.3) مليون طفل يمني يعاني من سوء التغذية ، ونحو (400) ألف طفل "دون سن الخامسة " معرضون لخطر الموت الوشيك[30] .

٤- **الجهاز الأمني** : سجل المؤشر الدرجة الأخطر في (2015 و2016 و2019) بواقع (10.0) ، بمعنى عدم إمكانية توفير الأمن والاستقرار للمواطن مقترنة بفقدان الطمأنينة وتهديد حياته في ظل تصاعد حدة الصراعات الداخلية والخارجية ، أما باقي درجات المؤشر في (2011 و2012 و2013 و 2014) فقد سجلت تذبذباً واضحاً ما بين الارتفاع والانخفاض بواقع (9.3 و 9.7 و 9.8 و 9.5) على التوالي ، نتيجةً لتدهور الخدمات الأمنية وضعف أداء الحكومة وفقدان المواطن للطمأنينة والثقة بالمؤسسة الأمنية والسياسية ، وجاء ذلك في ظل التظاهر وتزايد الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة في اليمن ، ولم يشهد تحسناً في (2017 و2018 و2020 و2021) حيث كانت درجاته (9.8 و9.9 و9.7 و9.4) ، وكل ذلك يعكس ضعف الدولة في أداء وظائفها ويفقدها الرقابة والسيطرة على السكان من جهة ، ثم فقدانها لولائهم وانتمائهم من جهة أخرى .

٥- **الفصائل المسلحة** : كانت درجات المؤشر للمدة من (2011 -2017) نحو(9.5) ، في حين بلغت عام (2018) نحو (10.0) مكرر في (2019 و2020 و2021) ، جراء تفاقم الأزمة في اليمن سياسياً وامنياً نحو الأسوأ ، وظهور فصائل مسلحة خارج سيطرة المؤسسة العسكرية جراء ضعف الدولة ، لتشكل بذلك قوة عسكرية تختلف وتتباين في الانتماء والقناعات والعقيدة والأفكار والايدلوجيا بسبب تعدد عوامل ومبررات تشكلها ، ويلاحظ على الفصائل المسلحة تباينها إيديولوجياً ومذهبياً مما مهد لتقسيمها ووضعها بمجموعتين : الأولى " جماعة أنصار الله - الحوثيين " في محافظات (صنعاء وصعدة وعمران وحجة ومآرب والبيضاء والجوف وإب و ريمه والمحويت وقسم من الضالع وتعز) بما نسبته 70% من اليمن[31]، أما الثانية فتتمثل بالفصائل الأخرى التي تتفق شكلياً على مواجهة الحوثيين " كالجماعات السلفية " وفصائل حزبية وقومية ويسارية " كشباب حزب الإصلاح والحراك الجنوبي والحزب الوحدوي الناصري وحزب المؤتمر الشعبي " فضلاً عن تنظيم القاعدة ممثلاً " بأنصار الشريعة " في محافظات (عدن وتعز وأعلن) الذي شارك في قتال الحوثيين[32]، وبذلك أصبحت تكريساً للتقسيم المناطقي والطائفي وتحدياً عسكرياً وأمنياً وسياسياً لمستقبل الدولة.

٦- **التدخل الخارجي** : شهد ارتفاعاً في (2011 - 2015) من (8.2 - 9.5) ، ليسجل الدرجة الكاملة الأخطر بواقع (10.0) من (2016 - 2020) ، بمعنى استمرار التدخل الخارجي بالشأن اليمني من الدول الإقليمية (السعودية والإمارات وعمان) من جهة و(إيران) من جهة أخرى، والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والمملكة البريطانية) على حد سواء ذلك لأنه ساحة للتدخل

المباشر في سيادة الدولة وشؤونها ، وشهد انخفاضاً طفيفاً في (2021) بنحو (9.7) ، وعليه هناك مجموعة من العوامل تجعل الصراع السياسي في اليمن محل اهتمام الأطراف الإقليمية والدولية ، أهمها الخلاف (اليمني ـ الخليجي ـ الإيراني) على صياغة السياسية الأمنية في المنطقة ، والخلاف المذهبي ـ الطائفي في الدولة اليمنية . وفي هذا المجال يمكن القول أن ضعف الولاء والانتماء الوطني ومن ثم تغليب الانتماءات القبلية والنزعات الطائفية على حساب المصلحة الوطنية العليا ، كان عامل أساسي في تعقيد الأزمة اليمنية إقليمياً ودولياً[33].

جدول (3)
مؤشرات الفشل بالنسبة للدولة اليمنية للمدة (2011-2021)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أجهزة الأمن SA	9.3	9.7	9.8	9.5	10.0	10.0	9.8	9.9	10.0	9.7	9.4
النخب والفصائل المسلحة FE	9.3	9.8	9.5	9.4	9.4	9.5	9.5	10.0	10.0	10.0	10.0
المظالم الاجتماعية GG	8.6	9.0	9.0	9.3	9.4	9.5	9.3	9.5	9.6	9.7	9.4
الانهيار الاقتصاديEC	7.7	8.7	9.2	9.1	9.3	9.4	9.3	9.6	9.7	9.4	9.8
التنمية الاقتصادية غير المتوازنة	8.3	8.4	8.1	7.8	8.1	8.4	8.2	8.2	8.1	7.8	7.7
النزوح البشري	6.9	7.0	7.4	7.3	7.5	7.5	7.3	7.2	7.3	7.0	6.7
شرعية الدولة PS	8.6	9.1	9.3	8.9	9.3	9.4	9.7	9.7	9.8	9.9	9.9
خدمات عامة	8.7	9.0	8.7	8.5	8.2	9.3	9.6	9.7	9.8	9.5	9.8
حقوق الإنسان وسيادة القانون HR	7.7	8.4	8.7	9.0	9.1	9.4	9.7	9.8	9.9	10.0	9.7
الضغط الديموغرافيDP	8.7	8.8	9.3	9.1	9.2	9.5	9.3	9.6	9.7	9.8	9.8
اللاجئون ونازحو الداخل RD	8.4	8.7	9.2	9.0	9.1	9.6	9.4	9.5	9.6	9.7	9.8
التدخل الخارجيEX	8.2	8.3	8.7	8.5	9.5	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.7
المجموع	100.3	100.4	107.0	105.5	108.2	111.5	111.1	112.7	113.5	112.4	111.7
الترتيب	13	8	6	8	7	4	4	3	1	1	1

Source :The fund for peace , fragile states Indexes , Washington , Different years

المبحث الثاني : الإبعاد الإقليمية والدولية لفشل الدولة اليمنية :

تتجاوز أبعاد الفشل في الدولة اليمنية مجرد كونها صراعاً واقتتالاً داخلياً على السلطة ، وإنما تتعدى ذلك إلى أبعاد جيوسياسية أكثر تعقيداً لما تشكله من تحديات وتهديد للأمن الإقليمي والدولي ، وعليه نجد أن الأزمة اليمنية في جانب كبير منـها تندرج ضمن إطـار التحرك والتدخل الذي تمارسـه القوى الإقليمية لبسـط نفوذها وحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي وذلك نظراً لما يتمتع به

اليمن جغرافياً من أهمية إستراتيجية وحيوية جعلت منه بمثابة صمام أمان " اقتصادي ـ أمني " مما يشكل تحدياً ومأزقاً أمنياً لبلدان الخليج العربي والعالم .

أولاً .الإبعاد الإقليمية لفشل الدولة في اليمن : يمثل موقع اليمن الهّام والحسّاس نقطة ارتكاز بالنسبة لدول الجوار والإقليم بالدرجة الأولى ، ذلك لأنه يقع في القسم الجنوبي للجزيرة العربية والطرف الجنوبي لدول الخليج العربي ، إذ يطل على ممرات مائية استراتيجية هامة بالنسبة لحركة الملاحة الدولية والشحن وإمدادات النفط عالمياً ، وهي البحر الأحمر ، وبحر العرب ، وخليج عدن ، ومضيق باب المندب ، الأمر الذي استدعى تدخل دول الإقليم بهدف التأثير وتوجيه الأوضاع بما يضمن تحقيق مصالحها ، ويبدد المخاطر المحلية التي قد تترتب في حالة انهيار الدولة وحدوث الفوضى والانفلات الأمني الناتجة عن اضطراب الدولة أو سيطرة جماعات مسلحة مناوئة لدول الجوار ، مما يشكل تهديداً مباشرة على الأمن القومي للدول المجاورة وكذلك بالنسبة لحركة الملاحة الدولية التي تشرف عليها السواحل اليمنية[٣٤] .

وعليه ، لا تقتصر أبعاد الأزمة الحالية في اليمن على صراع داخلي لأجل السلطة والنفوذ ، إنما تتعداها إلى أبعاد أخرى لتشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة إقليمياً ، فما يشهده اليمن من مواجهات وصدامات عسكرية وأوضاع إنسانية صعبة يشكل تهديداً لأمن واستقرار دول الخليج والمنطقة عموماً ، فإذا كان الحراك الشعبي في بعض الدول العربية "كتونس ومصر وليبيا" الذي عرف بـ (الربيع العربي) بؤرة للصراعات السياسية ، نجد إن منطقة الشرق الأوسط وخاصةً الخليج العربي شكلت بؤرة للتوتر والتطرف نظراً لأهمية المنطقة من النواحي الجيوستراتيجية والاقتصادية ، فضلاً عن أطماع الدول الخارجية . وسنقوم باستعراض القوى الإقليمية الفاعلة في الأزمة اليمنية :

١.البعد الإيراني : تمتلك إيران رؤية واضحة ومشروعاً سياسياً في تحركاتها تجاه الساحتين العربية والإقليمية عموماً ، ويستند المشروع الإيراني على عدة أبعاد " عقائدية وأيدلوجية وأمنية وإستراتيجية " ويطلق عليه " بالمشروع الإسلامي أو المشروع الإيراني " ، الذي تبلور بشكل واضح منذ السيطرة الأمريكية على العراق عام (2003) . وعليه لا يمكن عزل ما يحدث في اليمن عن السياق الإقليمي للمنطقة العربية وأحداثها السياسية الكبرى في السنوات الأخيرة لصياغة " شرق أوسط جديد " لا ينتمي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[٣٥] .

ومن هنا يمكن القول ، بأن للازمة اليمنية بعداً جيوسياسياً مهماً ، فمنذ سنوات تحاول إيران جاهدتاً أن يكون لها نفوذاً وحضوراً قوياً في منطقة البحر الأحمر ، لذلك يعتقد البعض أن نجاح "الحوثيون" في السيطرة على السلطة قد يمهد لمنطقة نفوذ إيرانية يكون لها في المستقبل حركة حيوية بين الشرق الأقصى والقارة الأوربية . ووفقاً لذلك فأن إيران تراهن كثيراً على حركة أنصار الله

"الحوثيين" في اليمن ، فكانت الدولة الوحيدة التي تعاملت مع "الحوثيين" بعد انقلاب (2014) كسلطة شرعية تمثل اليمن ، وقدمت لهم الدعم السياسي والمالي والإعلامي ، فضلاً عن المعدات العسكرية ، بحجة الانتماء إلى الطائفة "الزيدية الأمامية" ، ولأجل ذلك سعت إيران لتمكين " الحوثيين " من حشد زخماً جماهيرياً كبيراً يمثل حركة سياسية وقوة قتالية على حد سواء ، وعليه تحاول إيران بقدر الإمكان أبعاد اليمن عن منظومة الدول الخليجية لأجل استغلال الوضع اليمني المشحون بالصراع لتوسيع نفوذها وإيجاد مجال سياسي جديد في المنطقة ، لذلك قامت إيران بتقديم أشكال مختلفة من الدعم والإسناد المباشر وغير المباشر لحركة أنصار الله "الحوثيين" كأقلية مذهبية مضطهدة في اليمن ولها خلافات عقائدية مع المملكة العربية السعودية ، الأمر الذي أثار مخاوف الدول الخليجية خاصةً (الكويت والبحرين والسعودية) التي يوجد فيها أقليات مذهبية ـ شيعية[٣٦] .

٢.البعد السعودي : تتعامل المملكة العربية السعودية مع اليمن باعتباره عمقاً حيوياً واستراتيجياً بالنسبة لها ولأمنها القومي ومصالحها ، لذلك نجد أن التدخل السعودي في الشأن اليمني كان مستمراً عبر التاريخ المعاصر للدولة اليمنية ، فبمجرد العودة إلى التاريخ اليمني سنجده حافلاً بالتدخل السعودية في فترات زمنية مختلفة وأشكال متعددة منها على سبيل المثال : اتفاقية مكـة التي وقعت بين أبن سعود والحسن الإدريسي عام (1926) وذلك لفصل اليمن عن الدولة التدريسية ، والمشاركة السعودية في قمع الانتفاضة اليمنية عام (1948) ، إضافة للتدخل السعودي في عملية انتخاب المرشحين للبرلمان اليمني عام (1988) ، وأخيراً قيادتها لعاصفة الحزم عام (2015) ، ومما يلاحظ على التدخل السعودي هو تباين نوعية التدخل في الأراضي اليمنية فضلاً عن وجود فترات زمنية بينهم[٣٧] . تشترك اليمن مع السعودية بخطوط حدودية يصل طولها نحو (2000 كم٢) مما جعل هناك خلافات حدودية واتهامات متبادلة بين الدولتين حول السيادة الوطنية لهما على المناطق المُختلف عليها مثل (أراضي عسير ونجران وجازان الجنوبية) أضف إلى ذلك الاتهامات السعودية المتكررة للجانب اليمني بأن أراضيه تضم مجاميع إرهابية تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الداخلي للملكة العربية السعودية ، بالإضافة إلى حالة الاستياء وعدم الارتياح لدول مجلس التعاون الخليجي وخاصةً السعودية من المواقف والتوجهات السياسية التي كان يتبناها الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" إذ كانوا يصفونها "بالسلوك العدائي" الذي يهدد مصالحها وقيمها الاجتماعية[٣٨] .

لذلك نجد أن ثورة الشباب اليمني (2011) ومن ثم تمدد الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء مثلت ضربة قوية للسعودية والدول الخليجية عموماً ، وعلى أثر ذلك جاءت تدخلات مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية في محاولة منها للتأثير وامتصاص الثورة والحراك الشعبي وتفادي التمدد السريع لقوات الحوثي ، والدليل على ذلك هو التدخل السعودي ـ الخليجي المباشر منذ بداية الأزمة اليمنية في (2011) من خلال المبادرة الخليجية التي وقعت في (23 نوفمبر 2011) وما

ترتب عليها من "مؤتمر الحوار الوطني" ومخرجاته ، وعلى أثر الانقلاب الحوثي جاءت التدخلات العسكرية "عاصفة الحزم" في (2015) بقيادة سعودية ـ إماراتية ، ومما يلاحظ على عملية عاصفة الحزم أنها لم تحقق أهدافها المرجوة لتتصاعد وتيرة التهديدات للسعودية ودول المجلس فكانت أبرز الخسائر هي فقدانها لقسم كبير من مدينة "الجوف" اليمنية التي سيطر عليها الحوثيين ، وتكمن أهمية مدينة "الجوف" باقترابها الشديد من الحدود السعودية وهذا يعني زيادة فرصة التمدد للقوات الحوثية في الأراضي السعودية[٣٩] .

أن تحكم اليمن في مضيق باب المندب يجعل الصادرات السعودية " النفطية والسلعية " بخطر كبير ، إذ ما علمنا أن نسبة الصادرات السعودية خلال هذا المضيق تبلغ (65%) وعليه تمثل السيطرة الحوثية على الأراضي اليمنية تهديداً مباشراً للمصالح السعودية ، أضف إلى ذلك أن السعودية تخشى من تصدير الثورة إلى داخل المملكة ، فانعدام الاستقرار الداخلي وانتشار المظاهر المسلحة في اليمن من شأنه إثارة المخاوف والقلق السعودي ، وكان للاستقطاب الطائفي المنتشر في أراضي سوريا والعراق ولبنان دوراً في رفع حدة الخطاب الطائفي في اليمن وخاصةً في أعقاب الانقلاب الحوثي (2014) ، ويمكن القول أن ظاهرة الصراع الطائفي اليمني يرتبط بشكل وأخر بالصراع الطائفي ـ الإقليمي في المنطقة بين إيران والسعودية ، بدليل التدخل السعودي العسكري المباشر "عاصفة الحزم" على أثر التداعيات التي أعقبت الانقلاب الحوثي ومن ثم تحملها تكاليف مالية باهضه تقدر بنحو (مليار دولار) للضربات الجوية ، أما الدليل الثاني فيتمثل بالخطاب الطائفي لكل من (الرياض وطهران) الذي كان يشير إلى الزعامة الفعلية للطائفتين "السنية والشيعية " بالعالم . لتكن المحصلة النهائية هي زرع الكراهية بين أبناء الشعب اليمني وانغماسه في الحرب والدمار وإراقة دماء المدنيين[٤٠].

٣.البعد الإماراتي : لم تشهد العلاقات اليمنية ـ الإماراتية حالة استقرار واضحة حتى في عهد الرئيس اليمني السابق(علي عبد الله صالح) ، إنما بقت تتأرجح ما بين مداً وجزر وفقاً لطبيعة الأحداث التي شهدتها اليمن ، وبالفعل شهدت العلاقات الثنائية بين الدولتين استقراراً نسبياً في أعقاب اتفاقية (2008) لتأجير ميناء " عدن " اليمني لصالح شركة دبي للموانئ لمدة (25) سنة قابلة للتجديد ، إلا أن الاتفاقية ألغيت نهائياً في عهد حكومة الوفاق الوطني التي أفرزتها ثورة الشباب اليمني ، ويلاحظ على الموقف الإماراتي من الأزمة اليمنية مدى ارتباطه الواضح بالسياسات والمصالح السعودية في اليمن طيلة سنوات الحرب ، كما أنها تسعى لتعزيز طموحاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية والعسكرية بوصفها قوة إقليمية متنامية تطمح لمنافسة الدور " التركي ـ الإيراني ـ السعودي " في المنطقة ، ولا تخفي الإمارات أهدافها الاستراتيجية من توسيع مشاركتها في "عاصفة الحزم" كثاني دولة خليجية فاعلة في المشهد اليمني ، وذلك من خلال استغلال تواجدها

العسكري للمضايق والجزر والإطلالات المتنوعة وإيجادها صيغة خاصة لإلحاق ميناء عدن بموانئ دبي العالمية ، أما على الصعيد السياسي فأن الإمارات تسعى لإضعاف قوى (11 فبراير2011) وذلك باستهداف "حزب التجمع اليمني للإصلاح " الذي تعدهُ تابعاً " للإخوان المسلمين " المصنف لديها كجماعة إرهابية(٤١).

٤. **البعد المصري :** تمثل اليمن أهمية كبيرة لمصر بفعل موقعها الهام في تأمين المصالح المصرية والحفاظ على الأمن القومي المصري من خلال الحماية لمضيق باب المندب ، لذا تعد اليمن من الدوائر الرئيسة للأمن القومي المصري ، وأن أي تهديد أو سيطرة على تلك المنطقة الحيوية سيؤثر على مصر مباشرةً ، ويكون بمثابة تهديد وضربة قاصمة للقاهرة ، وعليه فأن سيطرة أي قوة معادية على تلك المنطقة يشكل تهديد مباشر للمصالح المصرية في البحر الأحمر ويؤثر عليها(٤٢).

ويلاحظ على الموقف المصري الغموض وعدم الوضوح اتجاه الأزمة اليمنية ، وعندما تفاقمت الأوضاع عام (2015) لم تبدي مصر رغبة واضحة للمشاركة في التحالف العربي ، إذ ما علمنا أن لمصر تجربة مريرة في الحرب الأهلية اليمنية (1962 – 1970) التي أدت إلى مقتل (26) ألف جندي مصري ، إلا أن سيطرة " أنصار الله ـ الحوثيين " على مدينة عدن ، أجبر الجانب المصري على حتمية التدخل ، إذ رأت في تلك السيطرة تهديداً للحركة الملاحية في باب المندب وبالتالي قناة السويس ، وبذلك أعلنت مصر انضمامها رسمياً للتحالف العربي . شاركت مصر في العمليات العسكرية للتحالف بإرسالها وحدتين من القوات الجوية والبحرية ، حيث أرسلت (16) طائرة مقاتلة ، كما حركت عدداً من القوات البحرية إلى مضيق باب المندب ، وأعلنت عن استعداد القاهرة لإرسال قوات عسكرية برية من الوحدات الخاصة أن تطلب الأمر(٤٣) . وترى الدراسة ، أن الموقف المصري اتجاه اليمن يتسم بالثبات والتوافق مع الإرادة السعودية والخليجية عموماً ، ويمكن أن تكون المشاركة المصرية في التحالف العربي كرّد جميل للسعودية والإمارات لوقوفهما إلى جانب مصر في الأعوام الماضية .

وتتمثل باقي دول التحالف العربي بدولة الكويت التي شاركت بـ (15) طائرة من نوع (F-18) ، ودولة البحرين التي شاركت بـ (15) طائرة (F-16) ، ودولة قطر التي شاركت بـ (10) طائرات من نوع (F-16) ، كما شاركت المملكة الأردنية بإرسال (6) طائرات مقاتلة من نوع (F-16) ، إضافة للمملكة المغربية وباكستان والسودان الذي شارك بإرسال (3) طائرات مقاتلة سودانية(٤٤) .

ثانياً. الإبعاد الدولية لفشل الدولة في اليمن : لا يقتصر الصراع الدائر في اليمن على أطراف محلية أو إقليمية ، إنما توجد فواعل دولية مؤثرة في الأزمة اليمنية ، وتعود المخاوف الدولية

إلى الخشية من وقوع عمليات إرهابية وقرصنة بحرية تعطل حركة التجارة والملاحة الدولية في خليج عدن ومضيق باب المندب نتيجة الفراغ الأمني والفوضى السائدة في اليمن ، وقد تبين ذلك جلياً عندما قامت مجموعة من القرصنة بمهاجمة ناقلة نفط الكويتية في خليج عدن (2015) ، أضف إلى ذلك أن موقع اليمن في هذه منطقة حيوية جعله يجاور بحيرة نفطية تتمثل بدول مجلس التعاون الخليجي، مما أضاف أبعاداً دولية للازمة اليمنية إضافةً لإبعادها الإقليمية ، إذ يعبر من باب المندب نحو (21) ألف سفينة تجارية سنوياً ، لذا فأن عودة عمليات القرصنة البحرية لهذه المنطقة الحيوية ستؤدي لارتفاع تكاليف التأمين والحماية لشركات الشحن ، وعليه زاد اهتمام المجتمع الدولي بالمنطقة لأجل تأمين الحركة التجارية لاسيما مع تواجد القوات الأمريكية والفرنسية والتركية والإيرانية في إطار التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والقرصنة . من هنا يمكن أن يبرز سيناريو أخر في الأزمة اليمنية يتمثل بتدخل القوى الدولية وممارستها لضغوط سياسية واقتصادية على الأطراف الرئيسة في الأزمة اليمنية لأجل تهدئة المواقف وتخفيف حدة الصراع[٤٥] .

بالمقابل تبرز للأزمة اليمنية أبعاد إنسانية ـ دولية تتمثل بتزايد أعداد المصابين بوباء " الكوليرا " الذي بلغ أكثر من (مليون) مصاب وفقاً لتقرير لجنة الصليب الأحمر الدولي عام (2019) لذا عدتها الأمم المتحدة كأسوأ أزمة إنسانية شهدها العالم[٤٦] . وستقوم الدراسة بعرض أهم الفواعل الدولية في الأزمة اليمنية وكما يلي :

١.الولايات المتحدة الأمريكية : تتأثر السياسات العامة للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بمصالح البلدان الخليجية وخاصةً المملكة العربية السعودية ،الذي تعدهم حلفاء محوريين للولايات المتحدة وشركاء عسكريين في المنطقة ، وعليه تعتمد الولايات المتحدة على الدول الخليجية لمواجهة النفوذ الإيراني ودعم واستقرار المنطقة ، وتعد الدول الخليجية من الدول الرئيسة المصدر للنفط في العالم ، إذ تمثل (20%) من الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ، كما تعدّ من الدول الكبرى في مجال استيراد السلاح الأمريكي[٤٧]، ومن هنا يأتي اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة الإقليمية التي يتواجد فيها اليمن ، إذ يعكس الموقع البحري لليمن خصائص إستراتيجية هامة للولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصةً منطقة (البحر الأحمر) الذي يمثل أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وذلك لاعتبارات عديدة ، منها أن منطقة البحر الأحمر وخليج عدن لا يمكن فصلها في الإستراتيجية الأمريكية كونها دولة عظمى ذات مصالح كونية . من جهة ثانية ، تصنف اليمن كإحدى الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب (تنظيم القاعدة) في شبه الجزيرة العربية ، ذلك أن اليمن يعد من المعاقل الرئيسة لزعماء التنظيم الذي يهدد المصالح الأمريكية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجانب اليمني أبدا رغبة واضحة في التعاون مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على أثر حادثة المدمرة الأمريكية (u.s.scall) ، وقدمت اليمن تنازلات ضخمة

في بعض المظاهر السيادية للدولة اليمنية منها : (فتح الأجواء اليمنية أمام الطائرات الأمريكية " target drone " لضرب العناصر الإرهابية ، والسماح للمحققين الأمريكيين باستجواب العناصر المشتبه بهم بالإرهاب على الأراضي اليمنية)[٤٨] .

ويلاحظ على الاتجاه الأمريكي الداعم للتغيير توظيفه للقوة الذكية باتجاه مختلف تماماً عن ليبيا وتونس ، إذ جاء الموقف الأمريكي بصورة مغايرة ومفاجئة للأوساط الشعبية والدولية ، لاسيما بعد إعلان السفير الأمريكي في اليمن بأن الحل الوحيد يتمثل بإبقاء الرئيس (علي عبد الله صالح) بالسلطة والتفاوض معُه لتحقيق مطالب الشباب اليمني المنادي بالإصلاح ، وعليه فقد اتسمت السياسة الأمريكية بالتردد والغموض تجاه أحداث الحراك اليمني ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الخشية الأمريكية من مساهمة الفوضى في توسيع نشاط تنظيم القاعدة بفعل هشاشة مؤسسات الدولة[٤٩] ، إلا أن هذا الموقف تغير ، لاسيما بعد الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة وبالتنسيق مع حلفائها من الدول الإقليمية على أطراف النزاع اليمني ، للخروج من الأزمة بتسوية سياسية أقرب ما تكون لصلح قبلي فجاءت المبادرة الخليجية كمخرج وحيد من هذه الأزمة . ولا يفوتنا أن نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت اتجاهاً آخر في اليمن ، يتمثل بعدم تعويل الولايات المتحدة على السلطة اليمنية في مكافحة الإرهاب ، والتمهيد إلى وضع جديد تتهيأ فيه الظروف الملائمة لاحتراب داخلي بين الجماعات المستندة إلى مرجعيات مذهبية مماثلة للعراق وسوريا ، وبطبيعة الحال فأن "حركة أنصار الله" الطرف المناسب لمثل هذا الموضوع ، لذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية على تسهيل تمدد "حركة أنصار الله" إلى صنعاء وعمران ، ومن ثم انتقالهم الى (آب ، ورادع ، وقيفه) لمواجهة تنظيم القاعدة[٥٠] .

وفيما بعد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم المعلوماتي والخدمات اللوجستية لتحالف "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية وحلفائها في اليمن لتحجيم حركة أنصار الله ودحرها ، ومن هنا يمكن القول ، أن المواقف الأمريكية اتجاه اليمن كانت تحاول تغيير الخريطة السياسية بما ينسجم وتطلعاتها في الشرق الأوسط ، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح نذكر منها : (تحجيم النفوذ الإيراني في اليمن ، وحماية الملاحة الدولية ، فضلاً عن إنعاش اقتصادها عن طريق صفات بيع الأسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي ، والسيطرة على باب المندب الذي يعتبر ممر مائي بديل لمضيق هرمز ، وتوسيع قواعدها العسكرية في المنطقة بما يضمن أمن واستقرار الكيان الصهيوني[٥١] .

٢. الأمم المتحدة : شهدت الأزمة اليمنية جهداً دبلوماسياً واضحاً من قبل المجتمع الدولي وذلك في أطار المساعي الدولية لأنهاء الصراع وتحقيق السلام الدائم في اليمن ، وعليه فقد برزت عدة

مبادرات واتفاقيات لرسم خرائط الحل للأزمة اليمنية ، التي شهد بعضها اهتماماً دولياً عالي المستوى ، ومدعوماً بشرعية دولية وقرارات صادرة عن مجلس الأمن بغية الحماية الدولية للانتقال السياسي للسلطة بدايةً ، ثم تأمين الشرعية الدستورية وإجازة حمايتها عسكرياً فيما بعد . وفي إطار تلك الجهود الدولية تعددت الأدوار السياسية للأمم المتحدة في اليمن ، وتقلبت اتجاهاتها ومواقفها بين السلب والإيجاب ، كما أذعنت لاعتبارات داخلية وخارجية ، ويمكن إيجاز الأدوار السياسية للأمم المتحدة في اليمن بالآتي[٥٢] :

- **رعاية المبادرة الخليجية :** وهو مشروع سياسي توافقي تبنته دول مجلس التعاون الخليجي في (3 ابريل 2011) وأكتسب تأييداً دولياً لتصبح لاحقاً مبادرة أممية أشرفاً وتنفيذاً برعاية الأمين العام شخصياً الذي أرسل مبعوثاً خاصاً إلى اليمن بغية المتابعة المستمرة للمبادرة والتنفيذ الزمني لمراحلها وفق ما خطط له ، ويمكن القول بأن الأمم المتحدة أسهمت بصورة فاعلة من خلال النقاشات المعمقة والحوارات الهادفة بالدفع بعملية التغيير السياسي ، والانتقال من المرحلة الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال عملية الاقتراع الحر والغير مقيد الذي يجسد مبدأ التحول السلمي للسلطة . وعليه أصبحت المبادرة الخليجية مبادرة أممية بامتياز ، بعد أن تم تقليص الادوار الخليجية في المبادرة من الرعاية المباشرة الى أحد الرعاة الداعمين لها .

وترى الدراسة ، أن الحل التوافقي التدريجي المتمثل " بالمبادرة الخليجية " لم يكن كفيلاً بتسوية الأزمة اليمنية ، ولم تحقق أهداف الانتفاضة الشعبية عام (2011) ، واقتصرت تلك المبادرة على انتقال وتقاسم للسلطة بين طرفين سياسيين فقط هما : (المؤتمر الشعبي العام) بزعامة الرئيس صالح ، وائتلاف (اللقاء المشترك) الذي يتكون من عدة أحزاب يمنية ، من أهمها (التجمع اليمني للإصلاح - الإخوان المسلمين) وبذلك همشت الأطراف اليمنية الأخرى لاسيما الحوثيين والحراك الجنوبي .

- **رعاية اتفاقية السلم والشراكة الوطنية :** وهي اتفاقية سياسية تم توقيعها بتاريخ (21 سبتمبر 2014) بين المكونات الأساسية للازمة اليمنية برعاية أممية ، وخضعت لهندسة مبعوثها (جمال بن عمر) الذي لم يُطلع أطراف النزاع اليمني على فحواها إلا قبل لحظات قليلة من توقيعها ، ليضعهم جميعاً أمام مأزق تأريخي مع المجتمع الدولي ، والتي لا يمكن الخروج معها عن تعليمات الرعاة الداعمين قيد أنملة ، وتهدف الاتفاقية إلى تشكيل حكومة شراكة وطنية مبنية على أساس الكفاءة والنزاهة والمشاركة الواسعة من المكونات السياسية ، وتجدر الإشارة ، إلى أن الأمم المتحدة ساهمت بصياغة بنود هذه الاتفاقية بطريقة محكمة وحشدت لها الجهود الدولية والمحلية ، كما هددت ضمنياً أطراف النزاع اليمني التي ترفض التوقيع عليها .

ومما يلاحظ على الاتفاقية أنها تضمنت استحداث مواقع حكومية جديدة تحت عنوان "مستشاري الرئيس" وهذا ما عدهُ الطرف الحكومي تقييداً لممارسة الرئاسة ، وشكك في نواياهم في إحداث تغيرات سياسية واسعة في الجهاز الأمني والإداري للدولة ، وعلى أثر ذلك سارع الرئيس إلى تقديم استقالته ، وعليه ترى بعض أطراف النزاع اليمني ، أن تلك الاتفاقية استخدمت سياسة فرض الأمر الواقع ، وكانت ملبية لرغبات بعض القوى الدولية والإقليمية ، وعدوها بمثابة اعتراف ضمني بالانقلاب الحوثي ، لذا أصبحت الأمم المتحدة بنظرهم ضالعة في تقويض الدولة اليمنية ، وكانت النتيجة فشل هذه الاتفاقية نهائياً بعد إعلان الحوثيين وحلفاءهم في (6 فبراير 2015) حل مجلس النواب وتشكيل المجلس الثوري لإدارة شؤون الدولة والقيام بمهام الرئيس .

- **اتفاق ستوكهولم :** في إطـار مساعي الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق سلام دائم في اليمن ، وبحضور طرفي النزاع " الحكومة اليمنية والحوثيين " ، وحضور وأشراف الأمين العام للأمم المتحدة " انطونيو غوتيريش " تم التوقيع على اتفاق (ستوكهولم) أو اتفاق (الحُديدة) كما يطلق عليه البعض ، وذلك في (13 ديسمبر 2018م) بين طرفي الأزمة اليمنية وبتمثيل دولي وحضور أممي . وتوصل الطرفان إلى تفاهمات تخص النقاط التالية : (ملف الأسرى والمعتقلين ، وملف مدينة الحديدة وموانئها ، وفك الحصار عن مدينة تعز ، والاتفاق على موعد جديد للمشاورات) ، لذلك عدت الأمم المتحدة مشاورات ستوكهولم نجاحاً ، إلا أن انعدام الثقـة المتبادلة بين الطرفين اليمنيين جعل الاتفاقات الموقعة افتراضية فقط ، ولا تعكس رغبة حقيقية للطرفين في إنهاء القتال إنهاءً شاملاً .

- **اتفاق الرياض :** وقـع هذا الاتفاق في نهاية العام (2019) برعاية المملكة العربية السعودية بغية معالجة الخلافات السياسية والاقتصادية والعسكرية في محافظات الجنوب اليمني ، وقد رحبت الأمم المتحدة بالجهود الايجابية الرامية لحل الأزمة اليمنية سلمياً ، وهنأت الحكومة اليمنية والمكونات السياسية الداعمة لهذا الاتفاق ، وعّدتها خطوة مهمة لتعزيز الأمن والاستقرار ، ورفع درجـة الشراكة السياسية ، وكخطوة محورية باتجاه الحل السياسي الدائم في اليمن . ويلاحظ على اتفاق الرياض ، عدم جدية الرعاة في تطبيق وتنفيذ البنود الواردة فيه ، مما أدى إلى تأزم الأوضاع في المناطق الجنوبية وتوسيع دائرة الصراع ، ونتيجةً لذلك استغل المجلس الانتقالي الفرصة لتشكيل (الإدارة الذاتية) لحكم الجنوب اليمني في تجاهل صريح وواضح لمخرجات مؤتمر الرياض .

ومما سبـق يتضح ، ضعف المؤسسة الأممية كجهة ضامنة للسلام ومعنية بحسم النزعات الدولية ، بفعل تقاطعها مع مصالح الدول العظمى الرامية لتقوية نفوذها ورعاية تحالفاتها ومصالحها

وأن أدى ذلك إلى تهديد السلم والأمن الدوليين ، فعادةً ما تخضع الأمم المتحدة لهيمنة الدول العظمى التي تكون خصماً على حساب الأوضاع الإنسانية الملحة ، وهذا ما يفسر استمرار الحرب اليمنية التي اقتربت من انقضاء عامها (الثاني عشر) وتعدت أثارها المحيط المحلي لتتمدد وتصل دول الجوار ، كما أنها خلقت تفاعلات هائلة على المستوى الإقليمي.

٣. الاتحاد الأوربي : يتطلع الإتحاد الأوربي إلى أداء أدوار جيوسياسية مؤثرة في النزاع الذي شمل الجغرافيا اليمنية ، وعليه يعكس اهتمام الإتحاد الأوربي بهذا البلد أهمية المنطقة استراتيجيا كونهُ يقع في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ، وإطلالة على مضيق باب المندب الذي يمثل أهمية كبيرة لحركة الملاحة الدولية ، ومن هنا يأتي الإيمان الأوربي بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في اليمن بما تتضمنها من علاقات تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وخاصةً المملكة العربية السعودية ، وعليه ، لعب الاتحاد الأوربي دوراً بارزاً في الحالة اليمنية ، إذ سعى لإصلاح الوضع الأمني المتردي ، كما دعم الحوارات التي أقيمت لأجل تنظيم المعارضة ، وساهم في بناء القدرات الشبابية والنساء وباقي فئات الشعب اليمني ، فضلاً عن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم العملية الانتقالية وفقاً للمبادرة الخليجية[٥٣]. إلا أن سيطرة "أنصار الله ـ الحوثيين" على العاصمة صنعاء أستفز الاتحاد الأوربي بشدة ، إذ استشعر تأثير ذلك على أمن واستقرار المنطقة الحيوية في البحر الأحمر والمنطقة العربية والإقليمية عامة ، ومع بدء العملية العسكرية (عاصفة الحزم) أعلن الاتحاد الأوربي عن رفضهُ لخطوات التصعيد وتأزم المواقف ، كما أنه يحث جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية وحكمة والعودة إلى طاولت المفاوضات . فضلاً عن دعمه لكافة الجهود الدولية التي تبذل من هيئة الأمم المتحدة والفواعل الإقليمية الأخرى ، ويلاحظ على الرأي العام لدول الاتحاد الأوربي أن هناك موقفين حول العمليات العسكرية[٥٤]:

الأول : موقف متحفظ ، وتمثله المفوضية الأوربية (European commission) وبعض الدول .

الثاني: مؤيد للتدخل العسكري ، ويشمل الموقف البريطاني والفرنسي الداعم لدول التحالف بالمعدات العسكرية واللوجستية .

وعليه بلغت قيمة المبيعات من الأسلحة والمعدات العسكرية البريطانية إلى السعودية نحو (1.1) مليار جنية إسترليني عام (2017) ، في حين بلغت قيمة المبيعات الفرنسية من الأسلحة والمعدات نحو (550) مليون دولار ، بالمقابل واصل الاتحاد الأوربي تقديم المساعدات الإنسانية للسكان لتخفيف الأزمة الإنسانية هناك ، إذ بلغ مجموع المساعدات المقدمة لغرض الإغاثة الإنسانية منذ اندلاع الصراع حتى (2016) ما يقارب نحو (120) مليون يورو ، كما عمل الاتحاد الأوربي على مساعدة الأمم المتحدة في مجال مراقبة الموانئ اليمنية لغرض وصول البضائع والمساعدات[٥٥] .

وترى الدراسة ، أن هناك ازدواجية في مواقف الإتحاد الأوربي تجاه الأزمة اليمنية ، فمن جانب كان الإتحاد يدين العمليات العسكرية في اليمن ويدعوا أطراف النزاع إلى المفوضات فيما كانت الدول الرئيسة فيه مستمرة بتصدير الأسلحة والمعدات إلى السعودية وباقي دول التحالف العربي ، وأن تلك الأسلحة الأوربية كانت تستخدم في العمليات العسكرية ضد اليمن .

٤. **جامعة الدول العربية :** اتسم موقف الجامعة العربية إزاء الأوضاع في اليمن بالغموض والترقب ، وفضلت الجامعة أن تلقي بالملف برمته في يد السعودية ومجلس التعاون الخليجي الذي تقدم بعدة مبادرات لإصلاح الأوضاع المضطربة بين الرئيس "صالح " ومعارضيه ، إذ كان الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" يرفض التوقيع على أي تسوية سياسية مع المعارضة ، فكانت النتيجة تردي الأوضاع بدرجة كبيرة وأوشكت التحول لحروب أهلية[٥٦] .

ويلاحظ على أداء الجامعة العربية ودورها في الأزمة اليمنية اكتفاءها بإصدار البيانات والتصريحات التي عبرت فيها عن قلق الجامعة العربية إزاء الأوضاع في اليمن ، وطالبت باحترام الشعب وحقه في حرية التعبير ، كما أيدت الجامعة العربية المبادرة الخليجية عام (2011) التي على أثرها وضعت الأسس العملية لانتقال السلطة من الرئيس "صالح" لنائبة " عبد ربه منصور هادي " ، إلا أن تصاعد وتيرة العنف المسلح بين السلطة اليمنية برئاسة " عبد ربه منصور هادي " وجماعة " أنصار الله ـ الحوثيين " بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء عام (2014) تحول موقف الجامعة العربية تجاه اليمن ، فصارت تدعم التحالف العربي وأعلنت عن تأييدها لعملية عاصفة الحزم وعدتها خطوة هامة فرضتها طبيعة التطورات وتدهور الحوار السياسي ، إضافة لذلك أكد بيان الجامعة العربية في " شرم الشيخ " عام (2015) عن التأييد الكامل للإجراءات العسكرية للتحالف العربي في اليمن ، وعليه ترى الدراسة ، أن موقف الجامعة العربية كان مختلفاً من ثورة لأخرى ، فأحياناً يغلب عليه الحياد السلبي بحكم العلاقة مع الأنظمة العربية أكثر من الشعوب ، وتحاول تغليف ذلك الحياد بشيء من الدبلوماسية بحجة أن ما يجري هو "شأن داخلي" ، في حين تتعاطف وتؤيد مطالب جماهير أخرى ، وصولاً لتجميد عضوية بعض الدول "كسوريا وليبيا" في الجامعة العربية ، لذلك نجد أن الجامعة العربية ضعيفة جداً في توجيه المسار السياسي والتأثير في المتغيرات الداخلية، إذ ما علمنا أن النفوذ المالي يستخدم أحياناً لتمرير بعض القرارات، وهو ما وضح في المشاركة السودانية في التحالف العربي مقابل ضمانات مالية سعودية [٥٧].

المبحث الثالث : الرؤيـة الجغرافية السياسية لمستقبل الدولة اليمنية في ظل مؤشرات الفشل

إن لفشل الدولة في اليمن أبعاداً متعددة قد تؤدي إلى تغيير الملامح السياسية لخريطة الدولة وإعادة صياغتها بما ينسجم وتطلعات الأطراف الفاعلة في المشهد اليمني ، علاوة على الآثار المختلفة التي تلقي بظلالها الثقيلة على السكان والاقتصاد، وغالباً ما تكون نتائج هذه الآثار سلبية، إذ تؤدي إلى قتل وتهجير السكان، إضافة إلى انهيار النظم الاقتصادية والقدرات العسكرية وغيرها من مظاهر فشل الدولة ، وفي ضوء ما يحدث على أرض الواقع من موجات تناحر واشتباك على امتداد الجغرافية اليمنية ، واستمرار الحرب الداخلية بين أطراف النزاع ، وفي ضوء تصاعد حدة التدخلات الإقليمية والدولية في الحرب ، تحاول هذه الدراسة طرح رؤية جغرافية سياسية لتداعيات فشل الدولة اليمنية وفقاً لمجموعة من الاحتمالات الممكنة والافتراضات العلمية ، ذلك أن دراسة أي موقف أو أزمة أو مشكلة ينبغي أن ترافقه رؤية استشرافية كما إن إيضاح وتفسير الاتجاهات المصورة للمستقبل أمراً غاية في الأهمية لأنه يعطي صورة تقريبية للمشهد وبالتالي الاستعداد والتهيؤ لما قد يحدث في المستقبل[٥٨]، وعليه تحاول الدراسة تقديم مجموعة من المشاهد المتوقعة الحصول .

المشهد الأول : بقـــاء الوضـع الراهن دون تغيير

ينطلق هذا التصور المتشائم من المواقف المحلية والإقليمية والدولية للأطراف الفاعلة والمؤثرة في المشهد اليمني ، فعدم الثقة بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله ـ الحوثيين ، أجهض محاولة الوصول لحالة " سلام دائم " يسوده التفاهم والحوار السلمي ونبذ العنف المسلح ، الأمر الذي فتح باب التدخلات الخارجية على مصراعيه ابتداءً من التدخلات الأممية ، ثم التدخلات العسكرية (السعودية ـ الإماراتية) التي أدت إلى رسم خريطة ميدانية جديدة ومعقدة ، إضافةً للتدخلات الدبلوماسية والسياسية لأطراف أخرى محدودة التأثير في الأزمة اليمنية كما هو حال (مصر وعمان وقطر) . وترى الدراسة أن التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة يتم توظيفها وإدارتها لصالح السياسة ، إذ ما علمنا بأهمية اليمن الجيوسياسية كمنطقة نفوذ وتمركز عسكرية ، وهذا يعني أن هناك محددات دولية وإقليمية لها القدرة على إبقاء بؤرة التوتر والنزاع قائمة ومحافظة على أسباب الأزمة دون معالجتها ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تحافظ على أدواتها في المنطقة لتبقي باب الصراعات مفتوحاً دون حل ، وذلك لضمان تدخلها في المنطقة وتأمين مصالحها ونفوذها .

المشهد الثاني : العودة إلى مربـع الحـرب " النكـــوص "

يستند هذا المشهد إلى فرضية إخفاق الأطراف المعنية بالصراع بالوصول إلى تسوية سياسية شاملة تفضي لإنـهاء دوامة العنف والدمار ، وفي هذه الحالـة سيكون الصراع ممتداً وتكاليفه المادية والبشرية كبيرة ، بحيث يشـــهد فترات صعود وهبوط تؤدي إلى انخراط العديد من القوى والتنظيمات المسلحة على جبهات مختلفة ، وعندئذٍ يرتبـط الصراع بخريطة معقدة ومنقسمة طائفياً وقبلياً ومناطقياً وسياسياً ، وهي انقسامات تعمقت كثيراً خلال سنوات الحرب ، أضـف إلى ذلك ، أن

تعارض أهداف الجهات المؤثرة " الإقليمية والدولية " مع العملية السياسية اليمنية سيؤدي حتماً إلى فشل محادثات التسوية وبالتالي تصاعد حدة الصراعات الميدانية والفوضى المنضبطة التي تحكم قواعدها أطراف الصراع . **وترى الدراسة** ، أن ما يرجح هذا المشهد هو ضعف أطراف الصراع عن مسألة الحسم العسكري لصالح أي طرف ، فضلاً عن عدم إمكانية توافقها سياسياً ضمن تسوية شاملة ، للأسباب التي سبق ذكرها ، وعليه قد يستمر الصراع والفوضى والانقسام الحالي التي يرافقها تغييرات طفيفة على مستوى خرائط السيطرة والنفوذ دون الحسم الشامل لأي طرف ، وبالتالي تراجع مشاهد الاستقرار .

المشهد الثالث : انفراج الأزمــة وبدايــة التغييــر والارتقــاء

ينطلق هذا المشهد من المتغيرات المحلية والإقليمية المحتملة التي قد تسهم في وقف العمليات القتالية والوصول لاتفاق سياسي يجمع الاطراف الرئيسة في الصراع اليمني على أرضية مشتركة (تسوية ناجحة) توفر ظروفاً أفضل لاستئناف العملية السياسية " كتمرير الدستور وانتخاب السلطات في الدولة " ، وترى الدراسة ، أن تحقيق ذلك يتطلب قناعة الاطراف المختلفة بأن قسماً كبيراً من مصالحها قد تحقق ، وأن الحسم العسكري لصالح أي طرف غير ممكن في المدى المنظور ، أما على المستوى الإقليمي فأن هذا المشهد يتطلب توافقاً بين القوى الإقليمية المؤثرة في الجغرافية اليمنية على ضرورة انهاء النزاع ، فضلاً عن توقف بعض الجهات الإقليمية عن انحيازها لصالح اطراف معينة في الصراع بغية تحقيق مصالحها . وترى الدراسة أيضاً ، أن نتائج هذا المشهد ستؤدي إلى وحدة الدولة اليمنية وقطع الطريق على مشاريع تقسيمها على خلفيات طائفية وقبلية وسياسية ، ووضع حد لأعمال العنف التي تستنزف الدولة وتهدر طاقاتها ومقدراتها ، أضافةً إلى أن نجاح التسوية السياسية في اليمن ، يفتح المجال لتحسن الظروف الاقتصادية ، ويجعل السلطة موحدة على كامل اراضي الدولة اليمنية ، وهو المشهد الاكثر قبولاً لدى غالبية الشعب اليمني .

النتائـــج :

١. تجد الدراسة إن الحركات الاحتجاجية في دول المشرق العربي جعلت منه بؤرة توتر مستمرة ، وعرضه للتدخلات الخارجية بذريعة تحقيق الأمن والاستقرار فيها ، والدليل على ذلك الأزمة اليمنية بما حملته من صراعات وصدامات عسكرية ، اختفى على أثرها دور الدولة فيها .

٢. تحول المجتمع اليمني إلى مجتمع مليشياوي تسيطر عليه الجماعات المسلحة التي تمتلك السلطة والنفوذ ، لاسيما بعد تنحي الرئيس " صالح " عن الحكم وانهيار الدولة في (2015) على أثر

السيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ، ثم تدخل السعودية وحلفاءها عسكرياً ، مما أدى إلى غياب الدولة وظيفياً ولتنطبق عليها كل مؤشرات الفشل .

٣. وفقاً لمؤشرات الفشل، أدرج اليمن ضمن الفئة الثانية (إنذار عالي) للمدة (2011 - 2015) نتيجةً للصراع الداخلي والتدخل الخارجي الذي جعل الدولة تتعثر في أداء وظائفها، وبعد ذلك سجل المؤشر أرقام عالية في قائمة الدول الأكثر هشاشة في العالم للمدة (2019 - 2021) ليحتل اليمن المرتبة الأولى (إنذار عالي جداً) .

٤. أن تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قبيل اندلاع الثورة في (2011) ، "كارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة والفساد، واحتكار السلطة والمناصب الحساسة في الدولة ، وتكميم الأفواه وغياب البرامج التنموية ، فضلاً عن سيطرة القبيلة على عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد " ، أثارت حفيظة الشباب اليمني والقوى الوطنية المعارضة للنظام .

٥. ترى الدراسة إن المصالح الدولية دفعت باتجاه معالجة أوضاع المناطق ذات الأهمية المباشرة للمصالح الدولية ، لاسيما مناطق الساحل اليمني التي تتمثل بموانئ محافظة الحديدة على البحر الأحمر لكونها موانئ حيوية بالنسبة لحركة الملاحة وشحن النفط والتجارة العالمية ، بالمقابل نجد هناك نوع من التجاهل والإهمال اتجاه العاصمة صنعاء والمناطق المجاورة لها بسبب غياب المصالح الدولية هناك .

المصادر :

١. وليد أحمد سليمان الجرجري ،التدخل الدولي في الدولة الفاشلة ، مجلة تكريت للحقوق ، المجلد(٧) ،العدد(٢) ، الجزء(٢) ، ٢٠٢٢ ، ص[١٠٧] .

2. William I. Zartman .Collapsed states: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority (Boulder, CO; Lynne Reiner), 1995,p.[5]

3. John K. Akokpari,(Globalisation and the Challenges for the African State) , Nordic Journal of African Studies . Vol (10) ,No(2) , 2001 . p.[195] .

٤. رنا أبو عمرة ، أمريكا والدولة الفاشلة ، دار ميريت للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،2014 ، ص[14] .

٥. نعوم تشومسكي ، الدولة الفاشلة واساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية ، ترجمة سامي كعكي ، ط١، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٧ ، ص٨ .

Daniel, C.Esty , State Failure Task Force Failure Task Force.1995. ٦ ..Washington: State

7. Claire Mcloughlin , topic Guide on fragile states, 2009, Govenance and social Develop ment Resource center (GSDRC), Inter national Development Department ,university of Bir – mingham , UK, 2009 , p[8] .

٨.عارف حميدي حسين بني حمد ، أمين عواد مهنا المشاقبة ، الدولة الفاشلة (سوريا نموذجا) ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد **(٤٥)** ، العدد (٤) ، ملحق (1) ، 2018 ، ص158 ,ص [159] .

٩. عدنان كاظم الشيباني واخرون ، التحليل الجغرافي السياسي للدولة الهشة ، : سوريا نموذجاً ، مجلة كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية ، العدد (٦) ، (المؤتمر العلمي الدولي الأول) ، 2019 ، ص[5] .

١٠. أياد العنبر واسحاق يعقوب ، مستقبل العراق :دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة العراقية ، المجلات الأكاديمية العلمية ، المجلد (١) ، العدد (19) ، ص[157] .

١١. ليدية زحنون ونسيمة حامق ، الدولة الفاشلة واشكالية اعادة بنائها دراسة حالة ليبيا (2011 - 2018) ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري (تيزي وزو) ، 2017 ، ص[24-25] .

١٢. شاهر اسماعيل الساهر ، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة ، ط١ ، المانيا ـ برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، 2017 ، ص [51 ، 52] .

١٣. وزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي ، مؤشر الدولة الفاشلة ، العدد (٩) ، 2014 ، ص[26] .

١٤. سلطان علي حسن غريب ، الأزمة اليمنية (2011-2020) دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ـ قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2020 ، ص[30 ،31، 32] .

١٥. الجمهورية اليمنية ، المجلس الوطني للسكان ، التقرير السنوي لحالة سكان اليمن ، 2018 ، ص[33] .

١٦. منظمة (UNICEF) الدولية ، " الأزمة في اليمن " ، تقرير متاح على الرابط :
https;//www. Unicef.org

١٧. منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الدولية ، " لمحة عن الأمن الغذائي والتغذية " ، (2022) ، تقرير متاح على الرابط :

https;//www.fao.org/newsroom/detail/yemen

١٨. منظمة الأمم المتحدة ، بتاريخ (2009/8/21) ، تقرير متاح على الرابط :

https;//www. news.un.org /ar/focus

١٩. منظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF) ، بتاريخ (٢٣/ مارس/ ٢٠٢٣) ، تقرير متاح على الرابط :

https;//news.un.org

٢٠. تقرير منشور على الموقع الرسمي "لوكالة الأناضول" الاخبارية ، متاح على الرابط :

https://www.aa.com

٢١. ميسون زكي فرجو ، استراتيجيات التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) ، الجامعة الإسلامية ـ غزة ، كلية التجارة / إدارة الإعمال ، 2012 ، ص4 .

٢٢. مقال منشور على الموقع الرسمي لمحرك البحث الاخباري "اليمن برس" ، متاح على الرابط :

https;//yemem-press.net

٢٣. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الإسكوا) لغرب اسيا ، " قطاع المياه في اليمن الموارد والخدمات" ، 2019/3/25 ، تقرير متاح على الرابط :
https://www.unescwa.org

٢٤. نبيل محمد الطيري ، " قطاع النقل البري والطرق في اليمن القضايا الحرجة والسياسات ذات الأولوية " ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، مارس / 2022 ، ص[9] .

٢٥. البنك الدولي ، " اليمن الأفاق الاقتصادية " ، تقرير منشور بتاريخ (2016) ، متاح على الرابط : albankaldawli.org

٢٦ . صندوق النقد الدولي ، تقرير منشور على الموقع الرسمي بتاريخ (2021) ، متاح على الرابط :

https://www.imf.org./en/countries/Yem

٢٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير منشور على الموقع الرسمي بتاريخ (2019) ، متاح على الرابط :

https://www.undp.org./ar/arab-states/pre

٢٨. أياد احمد ، أسامة الروحاني ، ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ، 2017 ، ص[٤].

٢٩. تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي ، " التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن " : المرحلة الثالثة ـ تقرير محدث ، 2020، ص[1] .

٣٠. تقرير منظمة "HUMAN RIGHTS WATCH" اليمن ، " أحداث عام 2021" ، متاح على الرابط :

https://www.hrw.org/ar/word-report

٣١. مراد العريفي، "صنعاء مدينة مغلقة على الحوثيين" ، مقال منشور على موقع "شبكة الجزيرة الإعلامية" ، متاح على الرابط :
https://www.aljazeera.net

٣٢. علي ذهب ، "المتحاربون اليمنيون ـ التشكيلات والديناميات" ، مركز الجزيرة للدراسات ، مقال متاح على الربط :

https://www.studies.aljazeera.net.reports.16/6/2016

٣٣. إسراء إيهاب حافظ العزيزي واخرون ، التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011 - 2022) ، المركز الديمقراطي العربي ، 9 / أغسطس/ 2022 ، متاح على الرابط :

https://www.democrac.de

٣٤. خالد محمد الربابعة ، الجغرافية السياسية : دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية ، الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، دار جليس الزمان ، 2011 ، ص[22] .

٣٥. محمد حسين علي قاسم ، الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها (2015 - 2020) ، المركز الديمقراطي العربي ، 13- سبتمبر- 2021 .

٣٦. عبد الله العتبي ، "الأزمة اليمنية : نحو حل أكيد" ، 2018 ، تقرير منشور على موقع "التغيير نت" متاح على الرابط :

www.al-tagheer.com

٣٧. نيرة باسم فخري عبد الشافي ، " الدور السعودي في الصراع اليمني (2011 - 2022)" ، المركز الديمقراطي العربي .

٣٨. مبروك الساحلي ، "التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن " ، مجلة دراسات الشرق الأوسط ، 2020/2/12 ، ص[458] .

٣٩. مقال منشور على وكالة الصحافة اليمنية ، بعنوان : " شاهد إعلان السيطرة على محافظة الجوف وتطبيع الحياة فيها ... عملية ، فمكن منهم " ، التاريخ (17/مارس/2020) ، متاح على الرابط :

http;\\www.ypagency.net\244284 .

٤٠. جيني هيل ، جيرد نورمان ، " اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج ، سياسة النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية " ، (مذكرة إحاطة) ، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مايو ، 2011 .

٤١. منتدى السياسيات العربية ، " الدور الإماراتي والمصالح السعودية في اليمن تكامل أم تنافس؟" ، تقرير متاح على الرابط :

https;\\www.alsiasat.com

42. Eric Trager ,Egypt's Yemen campaign , The Washington institute for Near East policy ,mar 27, 2015 , Available at the link :

https:\\www. Washington institute.org/ar/ policy –analysis/alhmlt- almsryt-fy- alymn .

43. مركز الدراسات الاستراتيجية ، "عاصفة الحزم ومستقبل التوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط " ، قطر ، (2015) ، تقرير متاح على الرابط :

ssc.qaf.mil.qa/ar/Magazine Document Librye

44. باسم راشد ، " الخطة البديلة ؟: رؤى غربية لعملية عاصفة الحزم وما بعدها" ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، الامارات العربية المتحدة ، (2015) ، تقرير متاح على الرابط :

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item

45. ابتهال ناصر جبير سلمان المحلاوي ، الأهمية الجيوبولتيكية لدولة اليمن في الأمن القومي السعودي ، رسالة ماجستير(غ. م) ، جامعة الأنبار ، كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم الجغرافية ، 2022 ، ص **50 ،255 ،261** .

46. منظمة الأمم المتحدة ، تقرير منشور على الموقع الرسمي بتاريخ (2018) ، متاح على الرابط :

https://news .un.org/ar/story/2018

٤٧. ابتهال ناصر جبير سلمان المحلاوي ، مصدر سابق ، ص255 .

٤٨. سويداء الفواد بلة ، استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية في البحر الأحمر ، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية ، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سليمان ، 2021 ، ص**97- 98** .

٤٩. حيدر حسين علي ، السياسة الأمريكية تجاه حركات التغير في المنطقة العربية (دراسة مقارنة) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (51) ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص**215** .

٥٠. ناصر محمد علي الطويل ، مستقبل اليمن بعد سيطر الحوثيين على السلطة في صنعاء ، أوراق سياسية ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 2019 ، ص**9** .

٥١. علاء رزاك فاضل النجار ، الولايات المتحدة الأمريكية والحرب على اليمن (2015 - 2019) ، مجلة الخليج العربي ، العدد الرابع ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2020 ، ص**118** .

٥٢. عبد الحميد محمد عامر البقري ، دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية "2011 - 2020" ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا/ برلين ، الطبعة الأولى ، 2022 ، ص**162 ، 175 ، 176** .

٥٣. علاء رزاك فاضل النجار ، موقف الاتحاد الاوربي من احداث اليمن 2015 - 2018 ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد الثالث عشر ، 2020 ، المركز العربي الديمقراطي ، برلين / المانيا ، ص **18 ، 19، 20** .

٥٤. صلاح سمير البنداري ، " عاصفة الحزم ومستقبل النظام الإقليمي العربي ، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد السادس ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018 ، ص[17] .

٥٥. ابتهال ناصر جبير المحلاوي ، مصدر سابق ، ص[274] .

٥٦. عماد عمر محمد عبد الكريم ، دور الجامعة العربية في حل القضايا العربية (2011-2017) ، رسالة ماجستير (غ. م) ، كلية الآداب والعلوم ـ قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018 ، ص[98، 99] .

٥٧. همام سرحان ، "الديمقراطية والمشاركة " لا زالت غائبة عن جامعة الدول العربية ، تقرير منشور على موقع قناة "swissinfo.ch" ، (2016) متاح على الرابط : www.swissinfo.ch/ara https;\\

٥٨. دعاء جمعة نعمة ، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن انموذجاً) رسالة ماجستير(غ. م) ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم الاستراتيجية ، 2016 ، ص[193، 194] .